نقابة المهندسين الأردنيين
Jordan Engineers Association
هيئة المكاتب والشركات الهندسية

وتستمر المسيرة

هيئة المكاتب والشركات الهندسية

النشرة الدورية

نشرة الربع الأول 2022

التعديلات على اتفاقية الخدمات الهندسية ع1 و ع2

نقابة المهندسين تحقق التعديلات على اتفاقية الخدمات الهندسية ع1 وع2 بعد سنوات من التفاوض

*الكسبي: تعديلات ع1 وع2 ستنعكس ايجابا على القطاع الاستشاري وسترسخ اجراءات حل النزاعات

*سمارة: الربط الإلكتروني سيكون خطوة مهمة بإتجاه تنظيم العلاقة بين القطاع الاستشاري ونقابة المهندسين

*غوشة: تدقيق 11.5 مليون مترا مربعا عام 2021

*خليفات: الربط الإلكتروني بين دائرة العطاءات والنقابة سيمكن من الاستعلام عن المهندسين المسجلين لدى مقدمي الخدمات الفنية

أكد وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس يحيى الكسبي، أن التعديلات التي تم إجراؤها على اتفاقية عقد الخدمات الهندسية لأعمال التصميم والإشراف ع1 و ع2، جاءت إيمانا من وزارة الاشغال العامة في تحقيق التوازن الأفضل بين طرفي العقد لضمان التقدم في المستوى الفني والمهني المقدم من الشركات الاستشارية الأردنية بهدف تقريبها من النماذج العالمية.

جاء ذلك خلال حفل إعلان التعديلات على اتفاقية عقد الخدمات الهندسية ع1 وع2 بين نقابة المهندسين الأردنيين ممثلة بهيئة المكاتب والشركات الهندسية، ودائرة العطاءات الحكومية في وزارة الأشغال العامة والاسكان، اليوم الثلاثاء في عمان.

وقال الوزير الكسبي إن اعتماد التعديلات وحسب الألويات ذات الأهمية سيكون لها الأثر الإيجابي في رفع سوية القطاع والارتقاء به، وضمان التكافؤ في حفظ حقوق المتعاقدين وتوسية بعض الشروط والأحكام التي كانت تلحق الضرر بالاستشاري، أسوة بما تم من اعتماد الوزارة لعقد «الفيدي»ك العالمي لأعمال المقاولات، مبينا أن تلك التعديلات أقرب للعقود والممارسات العالمية وتصب في مصلحة صاحب العمل لأنها ترسخ اجراءات حل النزاعات والخلافات بين الطرفين بما يضمن الحقوق، ودفع عجلة العمل في المشاريع المتعثرة لدفع عجلة الاقتصاد الأردني ككل.

وأشار إلى أن عملية الربط الالكتروني بين النقابة والوزارة يساهم في تحسين جودة ومستوى الخدمات وتسهيل إجراءات العمل وتخفيض التكاليف على الخدمات الهندسية

جاء ذلك خلال حفل إعلان التعديلات على اتفاقية عقد الخدمات الهندسية ع1 وع2 بين نقابة المهندسين الأردنيين ممثلة بهيئة المكاتب والشركات الهندسية، ودائرة العطاءات الحكومية في وزارة الأشغال العامة والاسكان، اليوم الثلاثاء في عمان.

وقال الوزير الكسبي إن اعتماد التعديلات وحسب الألوليات ذات الأهمية سيكون لها الأثر الإيجابي في رفع سوية القطاع والارتقاء به، وضمان التكافؤ في حفظ حقوق المتعاقدين وتوسية بعض الشروط والأحكام التي كانت تلحق الضرر بالاستشاري، أسوة بما تم من اعتماد الوزارة لعقد «الفيدي»ك العالمي لأعمال المقاولات، مبينا أن تلك التعديلات أقرب للعقود والممارسات العالمية وتصب في مصلحة صاحب العمل لأنها ترسخ اجراءات حل النزاعات والخلافات بين الطرفين بما يضمن الحقوق، ودفع عجلة العمل في المشاريع المتعثرة لدفع عجلة الاقتصاد الأردني ككل.

وأشار إلى أن عملية الربط الالكتروني بين النقابة والوزارة يساهم في تحسين جودة ومستوى الخدمات وتسهيل إجراءات العمل وتخفيض التكاليف على الخدمات الهندسية لتحقيق الشفافية والدقة في البيانات.

من جانبه، أكد نقيب المهندسين الأردنيين المهندس أحمد سمارة الزعبي، أن الجهود التي بذلتها النقابة من خلال هيئة المكاتب والشركات الهندسية على مدار 3 سنوات، لإجراء التعديلات على ع1 وع2، كانت كبيرة للغاية وتصدرت أولويات عمل النقابة، بهدف تحقيق الصيغة النهائية المتقدمة في العلاقة التي تربط القطاع الاستشاري مع وزارة الاشغال العامة والاسكان.

وأضاف أن عملية الربط الإلكتروني يجب أن تتم مع كافة مؤسسات الدولة، لتسهيل عملية تبادل المعلومات، مبينا أن نجاح التجربة الذي تكلل بتوقيع الاتفاقية مع وزارة الاشغال سيكون خطوة مهمة بإتجاه تنظيم العلاقة التي تربط القطاع الاستشاري مع نقابة المهندسين الأردنيين.

وقال المهندس سمارة إن الهدف الرئيس من التعديلات هو زيادة العمل وتحسين جودته وفتح المجال أمام المكاتب والشركات الهندسية الاستشارية للعمل في السوق المحلي والخارجي، حيث بذلت النقابة جهودا كبيرة في فتح الاسواق أمام المكاتب الهندسية والمهندسين في نيجيريا واوغندا وكينيا وألمانيا وغيرها، رغم كافة التحديات التي تعاني منها كل الدول.

وبين رئيس هيئة المكاتب والشركات الهندسية المهندس عبدالله غوشة أن التعديلات التي تم التوافق عليها تحاكي أفضل الممارسات العالمية من حيث تحمل المسؤولية وتبسيط إجراءات حل النزاعات والخلافات،

إضافة إلى دفع عجلة العمل في المشاريع المتعثرة بما يحافظ على المال العام وحل الخلافات والتمديدات الزمنية والدفعات المالية والكفالات والملكية الفكرية.

وأكد على أن اتفاقية الخدمات الهندسية هي المرجع القانوني ليس فقط لمشاريع القطاع العام، وإنما لمشاريع القطاع الخاص التي تشكل نسبة 70% من حجم العمل الاستشاري في الاردن.

وقال إن العام الماضي شهد ارتفاعاً ملحوظا في العمل الهندسي الإستشاري حيث دقق في النقابة ما يقارب 11.5 مليون مترا مربعا لتكون سنة 2021 أفضل السنوات، لافتا إلى أنه لابد من السير قدماً بتطوير التشريعات الناظمة لقطاع العمل الهندسي الاستشاري وتحديثها، خاصة وأن اعلاننا اليوم عن تعديلات عقود الخدمات الهندسية ع+1ع2 يأتي تتويجاً لجهود سنوات بذلت للوصول الى أفضل صيغة توازن بين الحقوق والواجبات وبما يضمن أفضل الممارسات في إدارة العقود.

وبين مدير دائرة العطاءات الحكومية المهندس محمود خليفات أن ربط الخدمات بين دائرة العطاءات الحكومية ونقابة المهندسين الأردنيين سيمكّن الدائرة من الاستعلام عن المهندسين المسجلين لدى مقدمي الخدمات الفنية (استعلام عن اسم المهندس ورقم عضويته، كشف الخبرات، شهادات التفرغ، شهادة تسجيل المهندسين على المؤسسة أو الشركة، أسماء المهندسين العاملين فيها، تصنيفها، رقم تسجيلها، وأخيراً اختصاصات المؤسسة أو الشركة).

واستعرض أبرز التعديلات التي تمت على اتفاقية عقود الخدمات الهندسية ع1 وع2، والمتمثلة بإعطاء الاستشاري الحق بالمطالبة ببدل التضرر في حال تمديد مدة العقد، واعتماد أسلوب التوفيق في حل النزاعات، إضافة إلى التسوية الودية والتحكيم، والتعديلات والتغييرات على العقد التي ستتم من خلال الاتفاق الخطي بين طرفيه حسب نوعية وخصوصية المشروع.

وقال إن التعديلات شملت أيضا تعديل المدد الزمنية الممنوحة لصرف الدفعات المالية للاستشاري بالحصول على نفقات التمويل في حال التأخر في الدفع من قبل صاحب العمل، والتأكيد على أن المخالصة النهائية لا تصبح سارية المفعول لحين استلام الاستشاري المبالغ المستحقة، إضافة إلى احتساب قيمة الدعم المكتبي من خلال بنود تحليل الأسعار الافرادية لكادر الاستشاري والمرفق في اتفاقية العقد.

وبين أن التعديلات أكدت على موافقة طرفي العقد فيما يخص التصرف بالمخططات والوثائق والمعلومات الخاصة بأي اتفاقية، إضافة إلى ربط إعادة التأمين حسن التنفيذ إلى الاستشاري بعد تنفيذه لكافة التزاماته بموجب العقد وتقديمه للمخالصة النهائية.

مذكرة تفاهم بين نقابة المهندسين ومديرية الأمن العام

المذكرة تشمل انتداب مدققين من إدارة الوقاية والحماية الذاتية في الدفاع المدني ومدققين من مديرية العمليات والسيطرة في الامن العام لتدقيق المخططات الهندسية داخل النقابة

وقعت نقابة المهندسين الأردنيين ومديرية الامن العام مذكرة تفاهم لتطوير أسس التعاون وتكثيف الجهود لتبسيط إجراءات تدقيق المخططات لترخيص المباني التي تتم في مديرية الدفاع المدني - إدارة الوقاية والحماية الذاتية ومديرية الامن العام - مديرية العمليات والسيطرة ونقابة المهندسين -دائرة الشؤون الهندسية.

وقال نقيب المهندسين الأردنيين المهندس أحمد سمارة الزعبي، إن مذكرة التفاهم جاءت كثمرة للتعاون المستمر بين نقابة المهندسين ومديرية الأمن العام، مبينا أنها تساهم في تسهيل إجراءات التدقيق بما سينعكس ايجابا في تخفيض وقت وجهد عملية ترخيص المباني، إضافة الى تبادل الخبرات المشتركة في مجال التدقيق الهندسي.

وأكد المهندس سمارة أن المذكرة تأتي ضمن جهود النقابة في التحول الرقمي، ورؤية مجلس النقابة للوصول الى نقابة الكترونية، وهو الهدف الذي قطعت فيه شوطا كبيرا، مؤكدا أن التحول الرقمي يأتي ضمن الخطة الاستراتيجية في النقابة والتي ستعمل على بناء وتطوير القدرات البشرية وزيادة قنوات تقديم الخدمة وتطوير بنية تحتية آمنة وتتلاءم مع متطلبات العمل، إضافة إلى اعادة هندسة العمليات لتسهيل اجراءات تقديم الخدمات ورفع جودة الخدمات الالكترونية وضمان توفير المعلومات بدقة عالية وفي الوقت المناسب وبناء الخدمات الالكترونية من خلال كوادر النقابة وبالتعاون مع الشركاء.

من جانبه، قال رئيس هيئة المكاتب والشركات الهندسية في نقابة المهندسين المهندس عبدالله غوشة، إن المذكرة تشمل انتداب مدققين من إدارة الوقاية والحماية الذاتية في الدفاع المدني ومدققين من مديرية العمليات والسيطرة في الامن العام لتدقيق المخططات الهندسية حسب متطلباتهم، بحيث يكون مقر دوامهم في نقابة المهندسين، مبينا أن المخططات الالكترونية المدققة من قبلهم تعتبر بموجب هذه المذكرة بمثابة مخططات مصادق عليها حسب الاصول.

وأكد المهندس غوشة أن تطبيق هذه المذكرة سيكون على مراحل بحيث تكون المرحلة الأولى تقديم الخدمة بتدقيق المخططات للمشاريع السكنية في عمان والتي لا تزيد مساحتها عن 600 م2 وصولا الى تقديم الخدمة لجميع المشاريع، لافتا إلى أنه تمت تسمية مدير إدارة الوقاية في مديرية الدفاع المدني ومدير الدائرة الهندسية في نقابة المهندسين كضباط ارتباط لغاية التواصل المباشر والاجابة عن أية استفسارات وحل أي إشكاليات تتعلق بها بما يضمن استمرارية تقديم الخدمة وحسب الأصول.

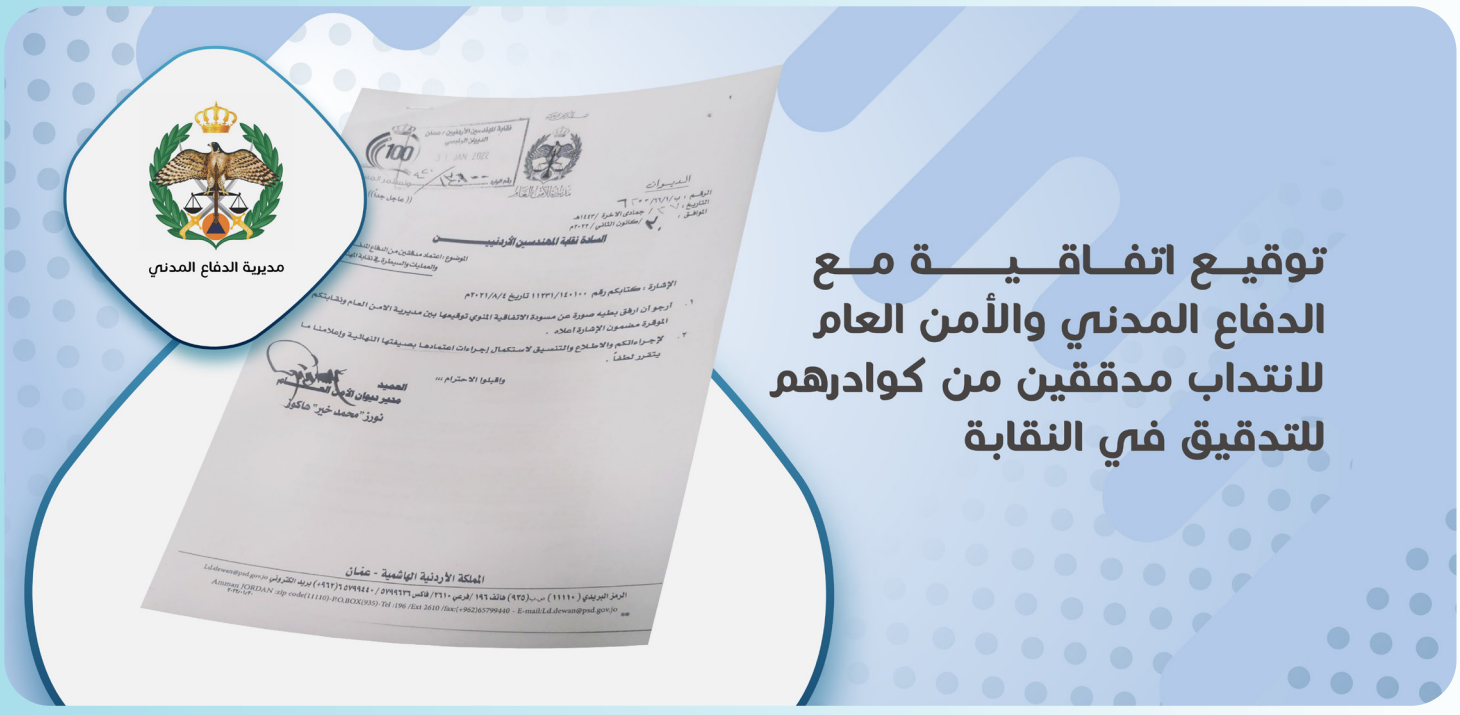

توقيع اتفاقية مع الدفاع المدني والأمن العام لانتداب مدققين من كوادرهم للتدقيق في النقابة

ورشة نظام الأبنية والتنظيم والتدقيق الالكتروني

خلال ورشة نظام الأبنية والتنظيم والتدقيق الالكتروني.. غوشة: 642 مكتبا هندسيا له علاقة مباشرة بأمانة عمان

أبو عرابي: ورشة نظام الابنية والتنظيم تجسد الشراكة الحقيقية في العمل المهني بين شركاء الترخيص

قال رئيس هيئة المكاتب والشركات الهندسية في نقابة المهندسين الأردنيين المهندس عبدالله غوشة، إن الهيئة عملت على تشكيل لجنة من المختصين لدراسة نظام الأبنية القديم وتقديم المقترحات المناسبة لتطويره، مبينا أنه تم عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات المستمرة للخروج بمقترحات تشمل تعديلات على نظام الأبنية بحيث يشمل النظام كافة القطاعات التجارية والصناعية والسكنية، واجراء دراسات متكاملة للمناطق التنظيمية الجديدة والمناطق ضمن المحاور الأساسية للمدن.

جاء ذلك خلال افتتاح ورشة «نظام الأبنية والتنظيم لمدينة عمان والتدقيق الإلكتروني» التي نظمتها هيئة المكاتب والشركات الهندسية بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى، والتي تأتي ضمن جهود الهيئة في متابعة وتطوير التشريعات الناظمة للعمل الهندسي الاستشاري، إضافة إلى دراسة التعديلات على نظام الأبنية من أجل ايجاد توازن حقيقي لخدمة المدنية، وأهمية الابنية الخضراء للمدينة المستدامة.

ولفت إلى أن عدد المكاتب الهندسية التي لها علاقة مباشرة مع أمانة عمان بلغ 642 مكتبا، من اصل 1304، مبينا أن تلك المكاتب لها العديد من الملاحظات والاقتراحات حول نظام الأبنية والية التدقيق الالكتروني، بما يساهم في تطوير الخدمة التي يتم تقديمها.

وأكد المهندس غوشة على ضرورة تعميق علاقات التعاون وتفعيل الشراكة الحقيقية بين الهيئة وأمانة عمان، بهدف تعزيز الايجابيات والحد من السلبيات، وايجاد حلول للمشكلات التي واجهت المكاتب اثناء علمية التدقيق الالكتروني للمخططات الهندسية وتسببت في استنزاف الوقت والجهد.

من جانبه، قال مدير دائرة رخص الأبنية في أمانة عمان الكبرى المهندس زياد أبو عرابي، إن الورشة تأتي استكمالا للنهج السابق بين نقابة المهندسين من خلال هيئة المكاتب وأمانة عمان لتجسيد الشراكة الحقيقية في العمل المهني بين شركاء الترخيص، ونموذجا حضاريا لتطوير ورفع مستوى خدمة الترخيص من خلال الحوار البناء وطرح كافة المشاكل والمقترحات والحلول على الطاولة.

وأشار إلى أن أمانة عمان لا تألو جهدا في السعي والتطوير نحو خدمة مثالية ترضي الجميع وتحقق العدالة والشفافية وسرعة الانجاز.

واكد على أن امانة عمان على اتم الاستعداد لترتيب تشكيل لجنة مشتركة بالتنسيق مع هيئة المكاتب والشركات الهندسية لتعديل نظام الأبنية وكل ما يستجد من مشكلات واقتراحات وتقديم الحلول المناسبة لانجاز المعاملات.

وقال رئيس اللجنة التحضيرية للورشة المهندس صالح السلو، إن الورشة تأتي كواحدة من سلسلة ورشات لتذليل كافة المعوقات التي تمر خلال مرحلة الترخيص، إضافة إلى تعزيز الايجابيات في نظام الأبنية والتنظيم للوصول الى حلول ومقترحات تلبي الطموح.

وأكد على استمرار نهج العمل المهني والشعور بالمسؤولية في العمارة والعمران والاستثمار من خلال استغلال الموارد والتشارك مع أصحاب القرار.

وتناولت الورشة العديد من المحاور بهدف الوصول الى شراكة حقيقية بين هيئة المكاتب وأمانة عمان من خلال لجنة مشتركة تعمل على تعديلات نظام الأبنية وكل ما يتعلق بالعمل الهندسي، ووضع مقترحات لنظام الابنية تعزز الايجابيات وتلغي السلبيات، والعمل على عدم تحميل مسؤولية الغير للمكاتب الهندسية من خلال طلب التعهدات عن الغير ويتم الطلب كل حسب اختصاصه، كالمساح ومقاول الحفر وغيره وتوضيح مسؤولية كل جهة عن عملها، والتأكيد على وصول التعاميم والتعليمات الصادرة عن أمانة عمان الى المكاتب الهندسية من خلال هيئة المكاتب الهندسية، وتحديد مشاكل التدقيق الالكتروني في جميع جهات الترخيص.

وبحثت الورشة المقترحات الخاصة بمواد نظام الابنية والتنظيم، والتدقيق الالكتروني ككل، والسلبيات والايجابيات لنظام الأبنية والتنظيم.

المدينة الإدارية الجديدة واقع وطموح

أقامت هيئة المكاتب والشركات الهندسية ندوة حواريه حول المدينه الادارية الجديده تحدث بها :

- م. عبدالله غوشه رئيس هيئه المكاتب والشركات الهندسيه
- د. م. مراد الكلالده مستشار التصميم الحضري
- م. انس قطان مستشار التخطيط السابق في امانة عمان الكبرى ..

وكان ذلك مساء يوم الثلاثاء الموافق 2022/1/18وفي تمام الساعة الخامسة في قاعة الرشيد/نقابة المهندسين الأردنيين/ الشميساني

زيارات هيئة المكاتب والشركات الهندسية للفروع

تعليمات الإشراف على هدم الأبنية

أ- يطلب الالتزام بالتعليمات التالية للاشراف على مشاريع هدم الابنية :

يطلب االلتزام بالتعليمات التالية للاشراف على مشاريع هدم االبنية:

1- التعاقد مع مكتب استشاري هندسي مختص ذو خبرة في هذا المجال.

2- أن تتم أعمال الهدم تحت إشراف هندسي ومن قبل مهندسين مختصين وحسب طبيعة البناء وخصوصيته وتسمية مهندس متخصص لدى النقابة في هذا الموضوع .

3- احضار المخطط المرخص السابق أو تقرير المساح المرخص واحضار مخطط موقع للمنشأ المنوي هدمه مبين عليها مواصفات طبيعة المنشأ وعدد الطوابق والمساحة ووصف البناء بالنسبة للجوار من أبنية قائمة ومنظومة الخدمات وتوثيق اجراءات العمل.

4- إرفاق خطة عمل محكمة تبين آلية تنفيذ أعمال الهدم مع مراعة تحقيق أقصى درجات السلامة العامة والصحة المهنية وحسب المعايير العالمية (HSW) الواردة في الكودات.

5- أن يتم التنفيذ من خلال مقاول مصنف مختص في أعمال الهدم.

6- الا تتم أعمال الهدم إلا بعد أخذ الموافقات اللازمة من جميع الجهات ذات العالقة.

كما يجب :

أ- احضار عقد اشراف من قبل المكتب الهندسي لغايات الهدم .

ب- اعتماد مهندس اشراف على الهدم من مهندسي المكتب المشرف .

ت- تعهد بالاشراف على الهدم من قبل المكتب المشرف والمهندس .

ث- دفع رسوم عقود الهدم بواقع 50 دينارا (خمسون دينارا) بدل التدقيق عن تقرير الهدم بالإضافة الى رسوم عقد الإشراف وحسب مساحة المبنى المراد هدمه.

ج- مهام المهندس المشرف على الهدم:

- وضع خطة ودراسة آلية وطريقة الهدم.
- اقتراح عمل الأسيجة الحامية حول المشروع والواقية من تطاير المواد والتربة أثناء الهدم.
- التأكد من توفر معدات وأدوات السلامة العامة للعاملين في الهدم.
- التأكد من إجراءات السالمة العامة أثناء الهدم.
- التأكد من استكمال الموافقات المطلوبة من الجهات المختصة.
- اقتراح وسائل لحماية المرافق والشوارع المحيطة بمواقع الهدم.
- التوجيه بإعادة التدوير لمعظم المواد الناتجة من الهدم.

ب- الخبرات المطلوبة لمهندس الاشراف على الهدم:

عدد الطوابق	مساحة الطابق م²	الحد الأدنى لأتعاب المكتب	الحد الأدنى لعدد الأشهر لتسجيل مهندس
3 أو أقل	أقل من 350	1000	1
	350-1000	3000	2
	أكبر من 1000	4500	3
4-6	أقل من 350	3500	2
	350-1000	5000	3
	أكبر من 1000	6500	4
7-8	أقل من 350	5500	3
	350-1000	7000	4
	أكبر من 1000	8500	5
فوق 8 طوابق	أقل من 350	7500	4
	350-1000	9000	5
	أكبر من 1000	10500	6

تعليمات حماية الحفرية

أ- يحدد تقرير استطلاع الموقع الحاجة لنظام تدعيم جوانب الحفر من عدمه من خلال توصية صريحة وواضحة بهذا الخصوص بيحث يطلب:

1. اعداد دراسة تصميم حماية الحفريات من خلال مكاتب استطلاع الموقع مستندة هذه الدراسة الى معطيات تقرير استطلاع الموقع والى المتطلبات الفنية بهذا الخصوص ويحق لمعد الدراسة طلب عمل آبار سبرية إضافية وحسب الموقع وطبيعة المشروع .

2. العمل على توثيق عقد تصميم واشراف لدى نقابة المهندسين بهذا الخصوص وذلك قبل ختم المخططات الهندسية .

3. اعتماد الحد الادنى لأتعاب التصميم (3.5 دينار) للمتر المربع من اعمال التدعيم .

4. اعتماد الحد الأدنى للدعم المكتبي للإشراف (2.5دينار) للمتر المربع من اعمال التدعيم بالإضافة إلى رواتب الإشراف وحسب سلم رواتب .

5. يتم استيفاء رسوم بدل اتعاب لجان التدقيق بقيمة (500 فلس) عن كل م2 من المساحة المراد تدعيمها و بحد اقصى (5000) دينار بالاضافة للرسوم المحددة حسب النظام الداخلي.

6. إيداع تأمينات مقدارها 2000 دينار ألفا دينار من أجل التقيد بإعداد الدراسة والإشراف عليها عند التنفيذ و تعيين المهندس المشرف و يتم استعادة التأمينات المودعة بعد الانتهاء من اعمال التدعيم حسب الاصول.

7. الإشراف على أعمال الحفر والتدعيم تكون من قبل مهندس جيوتقني مختص (مدني او جيولوجي وتعدين) من خلال مكاتب مختصة بهذا المجال وذلك بعد ان تتم مقابلته من قبل اللجنة المختصة أو موافقة الشعبة بالسماح بالعمل ويكون الحد الادنى لخبرة المهندس سنتين من تاريخ التخرج .

8. يكون الحد الأدنى للمدة التعاقدية للإشراف على أعمال التدعيم والحفر شهر واحد .

9. في حال لم يتم الالتزام بالتعليمات اعلاه يتم مصادرة مبلغ الضمان المودع في النقابة .

10. إن أعمال التدعيم تعتبر أعمال مقاولات وتدخل في مجال التنفيذ ولا يجوز تنفيذها من قبل مكاتب الدراسات والتي ينحصر عملها في مجال التصميم والإشراف لغايات عملية التدعيم , ويعتبر ذلك مخالفة صريحة لنظام ممارسة المهنة الذي نص على عدم الإزدواجية في أكثر من مجال ويمنع أن يتم تنفيذ أعمال التدعيم من قبل المصمم .

11. يتطلب تعيين مهندس للاشراف على اعمال الحفريات العميقة للمشاريع ذات المساحة الاكبر من 10000م2 وتعتمد توصية مكتب استطلاع الموقع بخصوص مدى الحاجة لمهندس اشراف متخصص لباقي المشاريع .

ب- تقديم تقرير تصميم ودراسة حماية الحفرية إلى اللجنة الفنية المختصة في الدائرة الهندسية في النقابة لدراستها لإبداء الرأي بهذا الخصوص.

ت- تقدم هذه الدراسة بعد إجازتها مع المخططات الهندسية عند تقديمها إلى النقابة لتدقيقها.

ث- على أن تتضمن هذه الدراسة (حماية الحفرية) المتطلبات التالية:

• تأثير أعمال التدعيم على الأبنية المجاورة.

• تأثير أعمال التدعيم على الشوارع والخدمات المجاورة والبنية التحتية.

• تأثير مياه الأمطار على أعمال التدعيم.

• تأثير الأبنية المجاورة على اعمال التدعيم.

• تأثير الحمولات المحورية على الحفرية.

• التأكد من الظواهر الجيولوجية في المنطقة المحيطة في الحفرية من (شقوق, فوالق, طيات في التربة والصخور).

• التأكد من طبيعة طبقات التربة في المناطق التي ستتم أعمال التدعيم فيها.

• اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية الحفرية من المياه (الأمطار وغيرها).

ج- وضع بند خاص في تقرير استطلاع الموقع بالحفريات وتدعيم جوانب الحفر.

ح- اعتماد الأسس التالية لتوصية بعمل نظام تدعيم:

• طبيعة التربة والتي يتم دراستها في تقرير فحص التربة

• عمق الحفرية وعمق الأساسات للمباني المجاورة وبعدها عن الحفرية.

• في حال المواد الصخرية يمكن عمل الحفر بدون أعمال الإسناد وذلك بعد التأكد من استقرار الحفرية الصخرية تحت جميع العوامل الجوية وغيرها.

• المراقبة المستمرة من قبل مهندسين مختصين من خلال مكاتب استطلاع الموقع، للتدخل في حال وجود تغير في صفات الصخور آو في حال وجود ظواهر جيولوجية قد تؤثر على استقرار الحفرية مثل الفواصل والفوالق والطيات وغيرها من التراكيب الجيولوجية.

خ- في حال لم يكن هناك أنظمة إسناد تم اعتمادها سابقا وأثناء أعمال الحفر تطلب إيجاد أعمال إسناد يجب تقديم هذه الدراسة للدائرة الهندسية في النقابة وإيقاف أعمال الحفر، للانتهاء من الدارسة وتدقيقها حسب الزصول.

د- محتويات تقرير تصميم أعمال التدعيم

• تقديم عقد لأعمال التصميم

• وصف عام للموقع

• أعماق الحفرية وطبيعة المواد بها وتحديد أعماق التدعيم المطلوبة.

• وضع فرضيات التدعيم في بند مستقل على آن يراعى ما يلي:

- طبيعة التربة

- صفات التربة المستخدمة في التصميم والمؤثرة عليه

- الأحمال الجانبية (أحمال المباني، الأحمال المحورية، أحمال التشويه)

- تصريف المياه السطحية ومياه الأمطار

- أسس التصميم من حيث كفاءة النظام ومقدار الحركة.

- مدى قابلية النظام المستخدم للتنفيذ

- تقديم حسابات استثنائية مفصلة ورسومات توضيحية تشمل مقاطع طولية وعرضية

- دراسة تأثير مراحل الحفر

- مواصفات المواد المستخدمة في النظام وطريقة فحصها وحدودها المطلوبة

شروط ومتطلبات رئاسة الاختصاص
إدارة النـفـايـات

شروط العمل في الاختصاصات

أ) شروط عامة :

يحمل درجة هندسية في أحد العلوم والشعب الهندسية المعتمدة لدى نقابة المهندسين الأردنيين.

حاصل على عضوية نقابة المهندسيين الأردنيين سارية المفعول.

ب) شروط خاصة حسب درجة التصنيف:

1. مهندس إدارة نفايات
   - أ. استيفاء الشروط العامة .
   - ب. لا تشترط الخبرات السابقة .
2. رئيس اختصاص درجة مهندس (ب)
   - أ. استيفاء الشروط العامة.

ب. الخبـرات: تقديـم شـهادات الخبـرة و/أو سـابقة خبـرات فـي العمل الهندسـي لمدة لا تقل عن 7 سـنوات منها 3 سـنوات فـي مجـال إدارة النفايـات لدى مشـاريع وجهات تعتمد مـن نقابة المهندسـين الأردنيين.

ج. اجتياز المقابلة الفنية المشكلة في لجنة اعتماد رؤساء الاختصاص.

العمل الاستشاري بالأرقام

حتى نهاية تشرين الأول من عام 2021

% 6.59
نسبة الارتفاع في مساحات **الأبنية المقترحة** المصدقة من النقابة
(بدون إعادة تصديق وتدقيق)
من النقـابة خـلال الشهـور الثلاثة الاولى

% 8.12
نسبة الارتفاع في مساحات **الابنية القائمة** المصدقة من النقابة
(بدون إعادة تصديق وتدقيق)
من النقـابة خـلال الشهـور الثلاثة الاولى

% 6.95
نسبة الارتفاع في إجمالي مساحات **الابنية المقترحة والقائمة** المصدقة من النقابة
(بدون إعادة تصديق وتدقيق)
من النقـابة

% 2.7
نسبة الانخفاض في الأمتار الطولية المدققة **لاستطلاع الموقع**

1320
عدد المكاتب العاملة
- 844 مكتب مهندس
- 267 هـنـدسـي
- 198 اسـتـشـاري
- 11 رأي

حتى نهاية شهر آذار من عام 2022

8037
عدد المهندسـيـن والمهندسـات العاملين في المكاتب
- 2860 اشـراف
- 4839 تـصميـم
- 346 تـدريـب

حتى نهاية شهر آذار من عام 2022

مقارنة المساحات المصدقة (الف متر مربع) من النقابة حتى آذار للأعوام 2019-2021 (بدون معاملات إعادة التصديق والتدقيق)

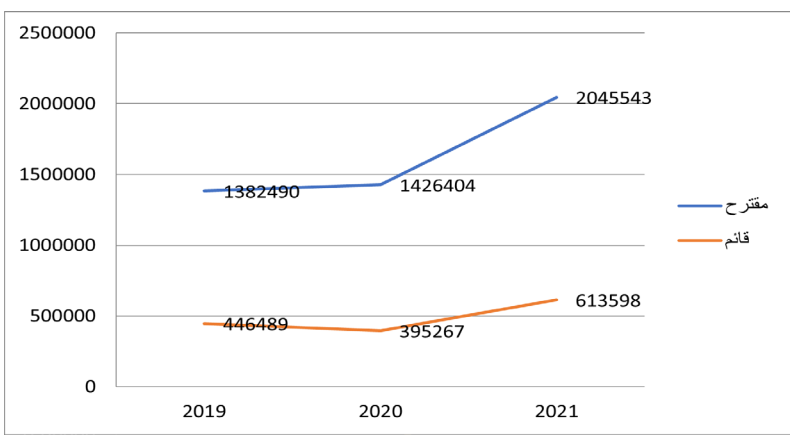

ضباط ارتباط لمتابعة مشاكل المكاتب

لغايات متابعة ملاحظات ومشاكل الزملاء في ترخيص المعاملات وتدقيقها الكترونيا فقد قرر مجلس الهيئة تسمية ضباط ارتباط من أعضاء مجلس الهيئة للمتابعة وكما يلي:

التدقيق الالكتروني في نقابة المهندسين:

1 - م. عوني اخميس (0775690407)
2 - م. رندة سنان (0795528519)

التدقيق الالكتروني في أمانة عمان الكبرى

1 - أحمد غنام (0797371569)
2 - جمال العرموطي (0795231598)

التدقيق الالكتروني في الدفاع المدني

1 - نائب رئيس الهيئة م. محمد ابوسالم (0790457064)
2 - م. عبدالله نزهان (0795597378)

نقابة المهندسين الأردنيين
Jordan Engineers Association
هيئة المكاتب والشركات الهندسية